

كل طفل يتعلم

إستراتيجية اليونسف التعليمية 2019-2030

لكل طفل الحق في التعلم رغم التحاق أعداد أكبر من الأطفال بالمدارس أكثر من أي وقت مضى، فإن المسؤولين عن أعمال هذا الحق لكل طفل يفشلون بصورة جماعية في تحسين التعلم، وهذا الفشل عميق وواسع النطاق، وله عواقب وخيمة. يفتقر العديد من الأطفال إلى المعارف والمهارات اللازمة لتحقيق إمكاناتهم الكاملة وزيادة إسهامهم في بناء مجتمعاتهم.

825 مليون

لن يكتسبوا المهارات
الأساسية في المرحلة الثانوية

420 مليون

لن يتعلموا المهارات الأساسية
في طفولتهم

1.4 مليار

طفل في سن الدراسة، في البلدان منخفضة
ومتوسطة الدخل

بالمعدل الحالي،
بحلول عام
2030، من بين

كما ستحوّل اليونيسف تركيزها في مجال التنفيذ، على أساس الدروس المستفادة والميزة النسبية للمنظمة، كما هو مُبيّن في التُّهَج البرنامجية للاستراتيجية. أولاً، سيجري تعزيز النظم بصورة أكبر بالشراكة مع الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من مقدمي خدمات التعليم غير الحكوميين. سيُشمل ذلك تعزيز الدعم لجهود التحليل، والتخطيط، والتنفيذ، والمساءلة على مستوى القطاع، مع التركيز بشكل واضح على تعزيز التعلم وتحقيق قدر أكبر من الإنصاف. سُدعم نظم التعليم لزيادة تعزيز وتحقيق إمكاناتها كأداة لإحداث تحوّل في المجتمعات والاقتصادات - من خلال تحدي، بدلاً من تكرار، الأعراف الاجتماعية وأعراف النوع الاجتماعي الضارة.

ثانياً، سُدعم توليد واستخدام البيانات والأدلة بصورة أكبر، خاصةً فيما يتعلق بمستويات التعلم، من أجل التوصل إلى فهم أفضل للأطفال الذين يتخلفون عن الركب، وفعالية نظم التعليم في تلبية احتياجات التعلم لكل طفل. سُدعم استثمارات أكبر وأكثر فاعلية لتعزيز القياس المنهجي لنتائج التعلم لجميع المتعلمين (بغض النظر عن مسار التعلم). ستكون تعبئة وتمكين مجموعة واسعة من المسؤولين للتصرف وفقاً للبيانات والأدلة على التعلم على جميع المستويات أمراً محورياً في الاستراتيجية.

ثالثاً، سيكون الابتكار المُستدام والقابل للتطبيق على نطاق واسع نهجاً برنامجياً رئيسياً وموسعاً في الاستراتيجية، بما في ذلك التوعية بطرق جديدة لتسريع عملية التعلم للأطفال المُعرضين للخطر وإحداث تحوّل في فعالية النظم التعليمية على نطاق واسع.

سيمكّن هذا التحول في التركيز اليونيسف من الاستفادة من الفرص الكبيرة على مدى العقد المقبل، مع وجود المزيد من البيانات والوعي بشأن عمق أزمة التعلم، بصورة أكبر من أي وقت مضى، هناك إجماع متزايد على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات مُنسقة تضع التعلم والإنصاف في مركز الصدارة على النحو المبين في أهداف التنمية المستدامة (SDGs). هناك أيضاً المزيد من الأدلة على فعالية التُّهَج لإحداث تحوّل في النظم التعليمية من أجل تحسين التعلم. يجلب النمو التقني، والمجموعة الواسعة المتزايدة من الشركاء الذين يوفرون فرص التعلم، إمكانات لتوفير فرص التعلم في أي مكان، ولأي شخص، وفي أي وقت.

الفجوة أخذت في الازدياد بين مستويات التعلم التي توفرها النظم التعليمية وما يحتاجه الأطفال والمجتمعات والاقتصادات. يوفر اتساع وعمق هذه الأزمة التعليمية أكبر تحدّي عالمي لإعداد الأطفال والمراهقين للحياة والعمل والمواطنة النشطة.

إنّ الدرس المستفاد من أزمة التعلم واضح: التجميع التقليدي لمدخلات التعليم لا يُحسّن نتائج التعلم. يمثل ذلك تحدياً أساسياً للطريقة التي تدير بها الحكومات وشركاء التنمية والمجتمعات نظم التعليم وتدعمها. لقد تأخر كثيراً اتباع نهج جديد جذري بصورة أكبر يركز على تحسين نتائج التعلم، ويشكل هذا النهج الأساس لهذه الاستراتيجية.

رؤية الاستراتيجية هي أن يتمكن "كل طفل من التعلم". دعماً لهذه الرؤية، تتبنى الاستراتيجية الأهداف الثلاثة التالية: (1) وصول مُنصف إلى فرص التعلم؛ (2) تعلم ومهارات أفضل للجميع؛ (3) تعلم وحماية أفضل للأطفال في سياقات الطوارئ والانتقال. تحدد الاستراتيجية التحوّل نحو تركيز أكبر على تحسين نتائج التعلم، بما في ذلك دعم تطوير مجموعة واسعة من المهارات التي تتيح للشباب أن يصبحوا متعلمين ومواطنين أكثر مرونة وقدرة على التكيف، ومجهزين للتغلب على التحديات الشخصية، والاجتماعية، والأكاديمية، والاقتصادية، والبيئية.

لكي يتعلم "كل" طفل، ستعمل اليونيسف بشكل متزايد على تعزيز المساواة والإدماج. وسيشمل ذلك التركيز بشكل خاص على الأطفال المُستبعدين على أساس النوع الاجتماعي، والأطفال ذوي الإعاقة، والفئات الأفقر، والأقليات الإثنية واللغوية، والأطفال المتضررين من أوضاع الطوارئ. سيكون هناك أيضاً تحوّل في التركيز على توسيع نطاق الدعم للوصول إلى الأطفال خلال السنوات المبكرة من العمر (من 3 إلى 5 سنوات) وأواخر مرحلة المراهقة (من 10 إلى 19 سنة). سيمكّن تركيز العمل على التعليم قبل الابتدائي البلدان من الاستفادة من العائد الإيجابي الذي لا مثيل له من الاستثمار في هذا المجال. وسُيؤدّي توفير مسارات تعليمية متعددة، خاصةً للمراهقين من خلال إدخال مناهج مبتكرة وتوسيع نطاقها، إلى تمكين اليونيسف من الاستجابة للفترة حاسمة الأهمية التي ينتقل فيها الأطفال إلى مرحلة البلوغ.

تؤكد هذه الاستراتيجية على الأهمية التي توليها اليونيسف للتعليم والالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة للتعليم، إلى جانب الشركاء، وإعمال اتفاقية حقوق الطفل - بحيث "يتعلم كل طفل".